خواصه دخول اللام لأن خاصة الشيء ما لا يوجد بدون ذلك الشيء، وإنما اختص اللام
بالاسم لأن الفعل لا يحتاج [illegible] عريف لأنه خبر والخبر لا يحتاج إليه فلو عرّف مع عدم
الاحتياج لوقع التعريف ضايعاً والحرف لا معنى له في نفسه ليتعرّف وكذا المهمل لاعتناء
بهم التعريف لقلتها فلم يعلق حرف التعريف ليدخل ولما اختص الجر به لأنه علم المضاف إليه
والأفعال لا يقع مضافاً إليها لأن المضاف إليه في المعنى محكوم عليه لأن معنى قولك غلام
زيد يستدعي الحكم على زيد بأن له غلاماً والأفعال لا يقع محكوماً عليها وإلى هذا
اشارة في شرح المفصل للمص قلت يونس ذلك شرطوا في ذي الحال معرفة لأنه محكوم
عليه في المعنى فإن قلت فعلى هذا ينبغي أن لا يضاف إلى النكرة قلت في كل موضع
شرط التعريف كان المخصّصة وحكم المعرفة وههنا كان النكرة بالإضافة إليها صارت
موصوفة بكونها مضافاً إليها فإن قلت هذا بعينه ثابت في ذي الحال قلت نعم
لكن لأن الحال من الفضول فجعلها محكوماً به وإنه من الأصول يستدعي زيادة اعتناء
بأمره بخلاف المضاف إليه فإنه في الأصول فلا يستدعي جعله محكوماً عليه ذلك
الاعتناء فإن قلت فهلا جعلته مع المضاف والمضاف إليه كلاماً قلت كم من
شيء يثبت من حيث المعنى ولا يثبت من حيث النظم ويؤيد ذلك ما مضى
في أول هذا الفصل منقولاً عن الإمام عبد القاهر رح أو لأن الجزم لما دخل في الأفعال

ولم

حاصل الجواب ان المراد من الكلام هو الكلام المحض ولهذا لم يذكر هنا لان الكلام في التركيب الاضافي منفي

ولم يدخل في الأسماء لما سيجيء مع أن القبيلتين مشتركان في الرفع والنصب فلو دخل الجر على الأفعال
ح يلزم مزية الفعل على الاسم كذا في بعض الشروح وإنما اخ[illegible] به لأنه إما للفصل بين المنصرف
وغير المنصرف وهو الذي يسمونه التنوين التمكّن كما في نحو زيد ورجل وذلك لا يتصوّر إلا في الاسم
إذ الصرف ومنعه لا يكونان إلا فيه وإما للفصل بين المعرفة والنكرة في نحو صه إذ معناه با
التنوين اسكت سكوتاً ما وبدونه اسكت الآن والفعل لا يقع غير نكرة فيحتاج إلى الفاصل
وإما لأن يكون عوضاً من المضاف إليه في نحو إذ وحينئذ وهذا التنوين لما يكون في المضاف
وهو لا يكون غير الاسم وإما لأن يكون في جمع المؤنث السالم في مقابلة نون الجمع المذكر السالم وجمع
المؤنث السالم لا يكون غير الاسم أيضاً لأن الفعل لم يجمع جمع السلامة حتى يدخل فيه التنوين وأما التنوين
النائب مناب حرف الإطلاق في قول جرير أقلّي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت
لقد أصابن والتنوين الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في قول رؤبة وقاتم الأعماق خاوي المخترقن
فلا اختصاص لهما بالاسم لأن المقصود منهما وهو ترك الترنم في الأول والدلالة على الوقف في الثاني
لا ينافي شيئاً من الكلمات وإنما اختص الإسناد إليه بالاسم أي كونه مسنداً إليه لأن الشيء بالإسناد إليه
يصير محكوماً عليه وإنه خلاف وضع الأفعال وإنما اختص الإضافة به أي كونه مضافاً بتقدير حرف
الجر ومضافاً إليه أما اختصاص كونه مضافاً به فلأنها إما للتعريف أو للتخصيص والفعل لا يحتاج
إليهما لما مر وإما للتخفيف بحذف التنوين أو ما يقوم مقام التنوين والفعل بريء من ذلك وأما اختصاص

Copyright © King Saud University